



جامعة القاهرة

كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون المدني

ضمانات عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
في القانون الأردني دراسة مقارنة مع القانون المصري
رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق
مقدمة من الباحثة

إيمان عبد الفتاح عوده العلي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

١ - الأستاذ الدكتور/ سعيد سليمان جبر

استاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة
القاهرة.....رئيساً

٢ - الأستاذ الدكتور/ محمد ابراهيم بداري

استاذ القانون المدني بكلية الشريعة والقانون - جامعة
الأزهر.....عضواً

٣ - الأستاذ الدكتور/ عبد الهادي فوزي العوضي

استاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب..... مشرفاً وعضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية ٣٢

شكر وتقدير

أحمد الله واشكره حمداً كثيراً بما أنعمه علي ، وإنطلاقاً من قوله تعالى: "وإذا تأذني ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" وقوله صلى الله عليه وسلم: "من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه"، وفي حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" . وأني أحمد الله حمداً طيباً كثيراً طيباً يوازي نعمه التي لا تعد ولا تحصى فله الحمد والثناء، والعظمة والكبرياء . أحمدته وأشكره أن يسر لي سبل طلب العلم ووفقني لإتمام هذه الدراسة، عرفاناً بالجميل ووفاءً لأهل الفضل .

ويطيب لي أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل الى معالي الأستاذ الدكتور عبد الهادي فوزي العوضي المشرف على الرسالة صاحب الخلق الرفيع، والتواضع والأدب الجم، فمهما أقول في حقه فلن أوفيه حقه، فقد جفت الأقلام وعجز اللسان عن الشكر والتقدير لما يجيش به صدري من المشاعر الفياضة تجاه مشرفي الذي لولا علمه وإرشاده وتوجيهاته ومساعدته وما أسداه لي من عناية ونصح وإرشاد وما أفاض علي بعلمه الوافر الغزير، ودعمه العلمي وما منحني به من الثقة العالية، مما ساهم في اجتياز وتذليل كل الصعاب التي واجهتني ، ولولا فضله لما كان لهذه الأطروحة أن ترى النور على هذا الوجه؛ والذي لم يبخل علي بوقته وعلمه بالرغم من مشاغله الجسام، جزاه الله عني خير الجزاء لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ، فمهما صغت من عبارات الشكر والتقدير لمنازة العلم المتوقدة التي يشع نورها في أرجاء الوطن العربي لن توفييه حقه، شكراً بحجم السماء لأستاذي العالم الجليل .

كما أتوجه بوافر الشكر وعظيم الإمتنان الى معالي الأستاذ الدكتور/سعيد سليمان جبر أستاذنا ومعلم الأجيال لتفضله بقبول رئاسة اللجنة لمناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، فله مني عظيم الشكر والعرفان، داعية لسيادته بطول العمر وموفور الصحة والعافية •

كما أتوجه بعظيم الشكر والتقدير الى معالي الأستاذ الدكتور/محمد إبراهيم بنداري صاحب الدين والعلم الغزير والخلق الرفيع لتفضل سيادته بتكريس بعضاً من وقته للمشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، فله مني عظيم الشكر والإمتنان والعرفان •

وأقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى موظفي المكتبة في كل من جامعة عمان الأهلية والجامعة الاردنيه وجامعة الاسكندرية وجامعة عين شمس على العون الذي قدموه لي وخص منهم بالذكر الاستاذ الفاضله داليا ع شماوي من مكتبة كلية الحقوق جامعة القاهرة ومدير مكتبة جامعة عمان الأهلية وجميع كادرها الإداري على المساعدة التي قدموها لي بتسهيل مهمتي وتوفير كافة المراجع المطلوبة في البحث العلمي. وكل الشكر والتقدير الى الاستاذ عبير حسن مسؤولة قسم القانون المدني في الدراسات العليا بجامعة القاهرة ولا يسعني بعد إنجاز هذا العمل المتواضع إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كلية الحقوق وعميدها بجامعة القاهرة •

الباحثة

ايمان العلي

الإهداء

إلى زوجي الحبيب ورفيق دربي وكفاحي ، إلى رمز الحنان والإخلاص والوفاء ، لمن كان معينا لي في بحر الصعاب الذي أثبت روحه أن تفارقتي حتى رأيت رسالتي النور ، إلى من كان سنداً وعوناً لي، ومن أصر عليّ على إتمام دراسة الدكتور أو كان فخوراً بي دائماً وداعماً ومشجعاً لي في حياتي العلمية والعملية ، رحمك الله وغفر لك وجعل مأواك جنات النعيم.

إلى روح والدي رحمه الله وغفر له وطيب ثراه محباً له و وفاءً وتقديراً لا يوفيه قول أو فعل.
إلى أُمي الغالية أطلال الله في عمرها وأمدّها بموفور الصحة والعافية، الى أخواني وأخواتي وفقهم الله وسدد على طريق الخير خطاهم ، وإلى أبنائي وبناتي والشمعات التي أضاءت حياتي أحفادي وحفيداتي.
إلى كل من استفدت من مصادرهـم ومراجعهـم العلمية لإتمام هذه الدراسة، وإلى كل من علمني طريق الحق والنور.

إلى أردن العز والفخر وطني الام الحبيب.
إلى معشوقتي مصر الحبيبة بلدي الثاني الذي احبه وأعشقه حباً وفخراً وتقديراً .
إلى جامعتي الحبيبة جامعة القاهرة التي طالما تنميت وحملت بأن اكون إحدى خريجاتها.

إلى كل من قدم لي العون والمساندة في مسيرتي العلمية.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان علمه البيان، وإنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، رفع عنا الحرج والمشقة، والقائل في محكم كتابه الكريم: "وقل ربي زدني علماً"

أولاً: موضوع الدراسة

يعد التضخم السكاني ظاهرة عالمية شملت أغلب بلدان العالم؛ ومنها الأردن ومصر، لا سيما بعد تزايد الطلب على المساكن؛ نتيجة التزايد المستمر لأعداد السكان، مما أسفر عن وجود أزمة حقيقية في المساكن، وأدت هذه الأزمة إلى ارتفاع في أسعار الأراضي والمباني السكنية، ونتيجة لذلك أصبح هناك صعوبة على الأشخاص في إمتلاك شقة يتطلب توفيرها أموالاً كثيرة؛ يعجز عنها غالبية المواطنين في ظل الظروف الإقتصادية الحالية ، ولأجل حل هذه الازمة التي أصبحت هاجساً لدى الأشخاص، لجأت الدولة للسماح للمقاولين الإنشائيين والمستثمرين في مجال النشاط العقاري؛ بطرح نشاط جديد لإنشاء الإسكانات وبيعها بالتقسيط للمواطنين؛ بصيغة عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء، أو على المخططات.

وترى الباحثة أن تلك العقود تعتبر من العقود الحديثه التي فرضتها الظروف الإقتصادية والإجتماعية على المجتمعات؛ حيث يلتزم البائع أولاً بموجب هذا العقد بإنشاء البناء وفقاً للمواصفات المحددة في العقد؛ والمعلن عنها؛ حيث يتم تسليم الشقة أو البناء للمشتري خلال مدة محددة متفق عليها ومنصوصة بالعقد، مقابل أن يلتزم المشتري بتسديد ثمن الشقة، أو المبنى بأقساط دورية متفق عليها بذات العقد؛ وتناسب دخله الشهري، وحسب التقدم في أعمال البناء.

ويذكر أن هناك بعض التشريعات لم تجز تسجيل الشقة قيد الإنشاء، أو على المخططات إلا بعد تمام بنائها، مثل التشريع الأردني، لذا يبقى المشتري بلا ضمان كاف حسب التشريعات النافذه في الأردن، بالرغم من إزدياد شيوع هذه العقود وإستخدامها بكثرة

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٨	الفصل التمهيدي ماهية عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
١١	المبحث الأول: مفهوم عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
١٣	المطلب الأول: تعريف عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
١٨	المطلب الثاني: خصائص عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
١٩	الفرع الأول: الخصائص العامة لعقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
٢١	الفرع الثاني: الخصائص الخاصة لعقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
٢٨	المطلب الثالث: أطراف عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
٢٨	الفرع الأول: البائع (مالك المشروع)
٣١	الفرع الثاني: المشتري
٣٤	الفرع الثالث: تدخل بعض الأطراف الأخرى
٣٩	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
٤٠	المطلب الأول: الرأي القائل بأن عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء عقد مقاوله
٤٤	المطلب الثاني: الرأي القائل بأن عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء عقد بيع آجل (مستقبلي)
٤٨	المطلب الثالث: الرأي القائل بأن عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء وعد بالبيع

٦٠	المطلب الرابع: الرأي القائل بأن عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء عقد وكالة
٦٤	الباب الأول ضمانات عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء في المرحلة السابقة على التعاقد
٦٦	الفصل الأول ضمانات مشتري الشقق والمباني قيد الإنشاء في المرحلة السابقة على التعاقد
٦٨	المبحث الأول: ضمانات المشتري الإجرائية.
٦٩	المطلب الأول: إصدار التراخيص الإدارية اللازمة من الجهات المعنية.
٧٣	المطلب الثاني: تنظيم الإعلان عن المشروع.
٨١	المطلب الثالث: التزام البائع بتبصير المشتري.
٨٨	المطلب الرابع: تحصين المشروع ضد المياه وخلوه من الرهون والامتيازات الواردة عليه.
٩٣	المطلب الخامس: وضع أساسات المشروع، والقدرة على تمويل المشروع بما لا يقل عن ٧٥% من الكلفة الإجمالية المتوقعة للمشروع.
١٠٦	المبحث الثاني: ضمانات المشتري الموضوعية
١٠٧	المطلب الأول: فتح الاعتماد.
١١٣	المطلب الثاني: الكفالة التضامنية.
١٢٢	المطلب الثالث: معالجة الشروط التعسفية في العقد.

١٣٥	الفصل الثاني ضمانات بائع الشقق والمباني قيد الإنشاء في المرحلة السابقة على التعاقد (العقد الابتدائي)
١٣٧	المبحث الأول: مفهوم العقد التمهيدي وشروطه القانونية.
١٣٨	المطلب الأول: التعريف بالعقد التمهيدي.
١٤٣	المطلب الثاني: الموقف القانوني من العقد التمهيدي.
١٥٣	المطلب الثالث: شروط إبرام العقد التمهيدي.
١٦١	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للعقد التمهيدي وأثره على البائع والمشتري.
١٦٢	المطلب الأول: الطبيعة القانونية للعقد التمهيدي (الابتدائي)
١٦٢	الفرع الأول: موقف المشرع الأردني من الطبيعة القانونية للعقد التمهيدي
١٧٢	الفرع الثاني: موقف المشرع المصري من الطبيعة القانونية للعقد التمهيدي
١٧٦	الفرع الثالث: موقف المشرع الفرنسي من الطبيعة القانونية للعقد التمهيدي
١٧٩	المطلب الثاني: آثار العقد الابتدائي بالنسبة للبائع والمشتري
١٧٩	الفرع الأول: أثر العقد الابتدائي بالنسبة إلى البائع
١٨٦	الفرع الثاني: أثر العقد الابتدائي بالنسبة إلى المشتري
١٩٣	الباب الثاني ضمانات عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء في مرحلة تنفيذ العقد

١٩٣	الفصل الأول ضمانات مشتري الشقق والمباني قيد الإنشاء في مرحلة تنفيذ العقد
١٩٤	المبحث الأول: الكفالة التضاممية.
١٩٥	المطلب الأول: مفهوم الالتزام التضاممي.
٢٠٣	المطلب الثاني: عناصر الالتزام التضاممي.
٢٠٩	المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الالتزام التضاممي والالتزام التضاممي.
٢١٣	المبحث الثاني: الرهن التأميني.
٢١٣	الفرع الأول: تعريف الرهن التأميني.
٢٢٠	الفرع الثاني: خصائص الرهن التأميني.
٢٢٣	الفرع الثالث: شروط الرهن التأميني.
٢٣٠	المبحث الثاني: موقف التشريعات المقارنة من الرهن التأميني ومدى تحقيقها ضمانه للمشتري
٢٣١	الفرع الأول: آثار الرهن التأميني
٢٣٧	الفرع الثاني: أنقضاء الرهن التأميني
٢٤٥	المبحث الرابع: ضمان الاسترداد.
٢٤٦	المطلب الأول: ماهية ضمان الاسترداد.
٢٥٠	المطلب الثاني: نطاق ضمان الاسترداد
٢٥٤	الفصل الثاني ضمانات بائع الشقق والمباني قيد الإنشاء في مرحلة تنفيذ العقد
٢٥٦	المبحث الأول: ضمان البائع في استيفاء أقساط ثمن العقار.
٢٥٧	المطلب الأول: الشرط الجزائي.
٢٥٧	الفرع الأول: تعريف الشرط الجزائي

٢٦١	الفرع الثاني: طبيعة الشرط الجزائي
٢٦٢	الفرع الثالث: شروط تحقيق الشرط الجزائي
٢٢٨	الفرع الرابع: موقف التشريعات المقارنة من الشرط الجزائي
٢٧١	المطلب الثاني: الشرط الفاسخ الصريح للعقد.
٢٧٧	المطلب الثالث: حساب الضمان العقاري
٢٨٢	المطلب الرابع: البيع الإيجاري (الإيجار المنتهي بالتمليك).
٢٨٣	الفرع الأول: ماهية البيع الإيجاري وأهميته
٢٨٦	الفرع الثاني: موقف التشريعات المقارنة من البيع الإيجاري
٢٩٠	المبحث الثاني: السبب الأجنبي كضمانه للبائع في هذه المرحلة.
٢٩٠	المطلب الأول: ماهية السبب الأجنبي.
٢٩١	الفرع الأول: تعريف السبب الأجنبي
٢٩٣	الفرع الثاني: شروط السبب الأجنبي
٢٩٧	المطلب الثاني: صور السبب الأجنبي باعتباره ضماناً للبائع
٣١٠	المبحث الثالث: تأثير تغيير شخص المشتري على ضمان البائع
٣١١	المطلب الأول: الخلف العام وأثره على ضمان البائع
٣١٦	المطلب الثاني: الخلف الخاص
٣٢١	الباب الثالث ضمانات عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء بعد الإنجاز والتسليم
٣٢٥	الفصل الأول ضمانات مشتري الشقق والمباني قيد الإنشاء في مرحلة ما بعد الإنجاز والتسليم
٣٢٧	المبحث الأول: ضمان العيوب الظاهرة.
٣٢٨	المطلب الأول: مفهوم العيب الظاهر.
٣٢٨	الفرع الأول: تعريف العيب الظاهر

٣٣٧	الفرع الثاني: شروط العيب الظاهر
٣٤٠	الفرع الثالث: آثار العيب الظاهر
٣٤٢	الفرع الرابع: الفرق بين عدم الالتزام بالموصفات والعيوب
٣٤٦	المطلب الثاني: أحكام العيب الظاهر في التشريعات محل المقارنة.
٣٥٠	المبحث الثاني: ضمان العيوب الخفية والتهدم (الضمان العشري).
٣٥١	المطلب الأول: مفهوم العيب الخفي وشروطه.
٣٦٢	المطلب الثاني: الضمان العشري وفق التشريعات محل المقارنة.
٣٦٣	الفرع الأول: الضمان العشري في القانون الأردني
٣٦٦	الفرع الثاني: الضمان العشري في القانون المصري
٣٧١	الفرع الثالث: الضمان العشري في القانون الفرنسي
٣٩٥	المبحث الثالث: ضمان التعرض والاستحقاق.
٣٩٦	المطلب الأول: مفهوم التعرض والاستحقاق وصوره.
٣٩٨	الفرع الأول: ضمان التعرض والاستحقاق وفق التشريع الأردني
٤٠٢	الفرع الثاني: صور التعرض والاستحقاق المتوقعة في عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء
٤٠٦	المطلب الثاني: موقف القوانين محل المقارنة من هذا الضمان.
٤٠٩	الفصل الثاني ضمانات بائع الشقق والمباني قيد الإنشاء في مرحلة ما بعد الإنجاز والتسليم
٤١٢	المبحث الأول: حق الحبس للضمان.
٤١٤	المطلب الأول: مفهوم حق الحبس للضمان.
٤١٤	الفرع الأول: تعريف حق الحبس للضمان وأساسه القانوني
٤١٦	الفرع الثاني: خصائص حق الحبس للضمان
٤٢٠	المطلب الثاني: شروط حق الحبس للضمان.

٤٢٥	المطلب الثالث: مدى اعتبار الحق في الحبسكوسيلة لضمان عق البائع في عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء.
٤٢٨	المبحث الثاني: امتياز بائع العقار.
٤٢٩	المطلب الأول: مفهوم امتياز بائع العقار.
٤٣٣	المطلب الثاني: شروط امتياز بائع العقار.
٤٣٦	المطلب الثالث: موقف القوانين محل المقارنة من هذا الضمان.
٤٤٠	المبحث الثالث: التنفيذ العيني الجبري.
٤٤١	المطلب الأول: مفهوم التنفيذ العيني الجبري.
٤٤٨	المطلب الثاني: شروط التنفيذ العيني الجبري.
٤٥٤	المطلب الثالث: موقف القوانين محل المقارنة من هذا الضمان.
٤٥٨	المبحث الرابع : تأخير تسجيل الملكية العقارية
٤٥٨	المطلب الأول: حالات تأخير نقل الملكية العقارية نتيجة لطبيعة الشئ المبيع
٤٥٩	المطلب الثاني: الحالات التي يتراخى فيها انتقال الملكية العقارية وفقاً لإرادة المتعاقدين
٤٦١	الخاتمة
٤٦١	أولاً: نتائج الدراسة
٤٦٤	ثانياً: توصيات الدراسة
٤٦٦	قائمة المصادر والمراجع
٤٩١	قائمة المختصرات
٤٩٢	الفهرس
٤٩٧	مستخلص اللغة العربية
٤٩٨	مستخلص اللغة الإنجليزية

مستخلص الرسالة باللغة العربية

يعتبر عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء من أهم العقود المستحدثة على الساحة العقارية في عصرنا الحديث نتيجة لانتشار هذه العقود على المستوى العالمي بشكل عام وعلى مستوى الدول موضوع الدراسة والمقارنة بشكل خاص . والذي ساهم في إيجاد هذا العقد بشكل خاص هو أزمة المساكن المتفاقمة نتيجة التضخم السكاني وزيادة الطلب على المساكن ، سواء كانت منشأة أو على المخططات أو كانت قيد الإنشاء.

وبالرغم من ان عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء جاء حلا لأزمة المساكن وحقق مصالح مشتركة لكل من المشتري والبائع الا أنه ما زال محفوفًا بالمخاطر ، وذلك بسبب نقص الضمانات الخاصة بهذا العقد والتي تستوجب حماية خاصة للمشتريين وفق هذه العقود، حيث بين الواقع العملي للمشتريين أن هذا العقد يعتريه العديد من المخاطر على الرغم من وجود بعض جوانب الحماية المقررة لأطرافه في القواعد القانونية العامة في القانونين الاردني والمصري. أما المشرع الفرنسي فقد نظم هذا العقد وفق نصوصه حيث قام بخطوة ايجابية نحو تنظيم هذا العقد وأوجد له الضمانات الكافية لتحقيق مصلحة طرفي التعاقد وخاصة المشتري كونه الطرف الأضعف في هذا العقد.

وبناء على ما تقدم أصبح هناك ضرورة ملحة لتوفير الحماية القانونية للمشتري وفق هذا العقد باعتباره الطرف الضعيف في هذا العقد مقارنة مع البائع الذي يمتلك الدراية والخبرة المهنية في هذا الجانب، ولتكون هذه الحماية القانونية مانعا لطمع وجشع بعض المستثمرين في مجال الإسكانات والبيوع العقارية، إضافة الى ان خصوصية هذا العقد جعلته يثير العديد من المشكلات النظرية والتطبيقية بدءاً من تحديد طبيعته القانونية والتي كانت محل جدل كبير بين فقهاء القانون ، بيد ان الطبيعة الخاصة لمحل عقد بيع الشقق والمباني قيد الإنشاء تجعله يثير أيضاً المشكلات باعتبار محله غير موجود عند إبرام العقد لكنه ممكن الوجود مستقبلاً، وهذه الخاصية تعد خروجاً عن القواعد العامة لعقد البيع التقليدي مما أثار عدة مشاكل خاصة بهذا البيع تستوجب الحماية لطرفي العقد.

الباحثه

Abstract

The contract for the sale of apartments and buildings under construction is considered one of the most important contracts developed on the real estate scene in our modern age as a result of the spread of these contracts at the global level in general and at the level of the countries under study and comparison in particular. What contributed to the creation of this contract in particular is the worsening housing crisis as a result of population inflation and the increase in demand for housing, whether it is an establishment or on plans or under construction. Although the contract for the sale of apartments and buildings under construction came as a solution to the housing crisis and achieved common interests for both the buyer and the seller, it is still fraught with risks, due to the lack of guarantees for this contract, which requires special protection for buyers in accordance with these contracts. The contract is subject to many risks, despite the presence of some aspects of protection for its parties in the general legal rules in the Jordanian and Egyptian laws.

As for the French legislator, he organized this contract according to its provisions, where he took a positive step towards organizing this contract and created for him sufficient guarantees to achieve the interest of the two parties to the contract, especially the buyer, being the weakest

party in this contract. Based on the foregoing, there has become an urgent need to provide legal protection for the buyer in accordance with this contract as he is the weak party in this contract compared to the seller who has the know-how and professional experience in this aspect, and for this legal protection to prevent the greed and greed of some investors in the field of housing and real estate sales, in addition to The specificity of this contract made it raise many theoretical and practical problems, starting with determining its legal nature, which was the subject of great controversy among legal scholars.

However, the special nature Which was the subject of great debate among legal scholars However, the special nature of the place of the contract for the sale of apartments and buildings under construction makes it also raise problems, considering that its place does not exist when the contract is concluded, but it is possible to exist in the future, and this characteristic is a departure from the general rules of the traditional sales contract, which raised several problems related to this sale that require protection for both parties to the contract.

the researcher

*Cairo University
Faculty of law
Graduate Studies
Civil law Division*



*Under-Construction Apartments and Buildings Sale Contract
Guarantees in the Jordanian law,
Comparative study with Egyptian law*

in Law Thesis for doctorate degree

*Submitted by researcher/
Iman Abdel-Fattah Odeh Al-Ali*

Discussion and Judgment committee:

1. Professor Dr. Said Suleiman Gabr

Professor of Civil Law at Cairo University

Head

2. Professor Dr. Mohamed Ibrahim Bandari

Professor of Civil Law, Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar

member

University

3. Professor Dr. Abdulhadi Fawzy Al-Awadi

Professor of Civil Law at Cairo University

Vice Dean for Education and Student Affairs

supervisor and member

